



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-05-27

## تجاوزات وخرق للبروتوكول الصحي في الحملة الانتخابية أي قرار تتخذه هيئة محمد شرفي...؟

تواصل الأحزاب السياسية والقوائم الحرة، المعنية بالاستحقاقات التشريعية المقبلة، المزمع إجراؤها في 12 جوان المقبل تحضيرها للموعد الانتخابي، من خلال الحملة الانتخابية لاستمالة أكبر عدد ممكن من أصوات الناخبين.



www.alaraby.co.uk AlAraby

سلمى ساسي

قواعد التباعد الجسدي، بترك مسافة 1.5 متر بين الأفراد في الطوابير مع توفير طابور ثانوي للأشخاص المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة، وتوفير منفذين للقاعة، الأول يكون حصريا من أجل الدخول والثاني يكون مخصصا للخروج مع احترام الاتجاه الوحيد، مع قياس درجة حرارة جميع الأشخاص قبل دخولهم للقاعة وعدم المصافحة. ومنعت هيئة شرفي توزيع مشروبات أو مأكولات أثناء التجمع وتوفير الهلام المطهر للمشاركين مع تهوية القاعات وتنظيفها بعد انتهاء التجمع، بالإضافة إلى عدم توزيع المطويات أو أي أشياء أخرى على الحاضرين وكذا احترام مسافة 2 متر بين الصف الأول للمشاركين ومنصة المتدخين. ♦

التي قامت بها فاطمة الزهراء زرواطي عن تجمع أمل الجزائر في العاصمة، تجاوزات وخروقات للبروتوكول الصحي، بحيث تم توزيع المأكولات والمشروبات، وهو ما تم منعه من قبل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات. كما شهدت بعض التجمعات الشعبية بعض التجاوزات، فيما يتعلق بارتداء الكمامة واحترام مسافة التباعد الاجتماعي، بحيث شهدت بعض القاعات اكتظاظا كبيرا دون احترام شروط الوقاية. وكانت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، قد شددت على ضرورة الالتزام بالبروتوكول الصحي الخاص بالحملة الانتخابية، من خلال الالتزام بوضع الكمامة بطريقة صحيحة في كل الظروف وتغطية الأنف والضم معا، بالإضافة إلى احترام

« وشهد الأسبوع الأول من الحملة الانتخابية، بعض التجاوزات والخروقات في الالتزام بالبروتوكول الصحي والإجراءات الوقائية والاحترازية التي سطرته السلطات العليا للبلاد والسلطة المستقلة للانتخابات، لضمان إجراء الاستحقاق الانتخابي في ظروف صحية جيدة.

ولم تحترم بعض الأحزاب السياسية البروتوكول الصحي في تنشيطها للحملة الانتخابية، وهو ما شهدته تجمع الأمين العام للأرندي في ولاية بسكرة، أين تم السماح للأطفال الصغار والرضع بدخول القاعة، بالإضافة إلى التهاون في ارتداء الكمامات. كما شهدت الخرجة الميدانية

# تواتي متخوف

كشف موسى تواتي، رئيس الجبهة الوطنية الجزائرية، أنه متخوف من مصادرة وسرقة أصوات الناخبين والتزوير، داعيا الشعب إلى التوجه لمراكز الاقتراع والتصويت لمنع المزورين من الوصول إلى البرلمان.

والسؤال المطروح هو: متى سيغير موسى تواتي أسطوانة التزوير لتبرير فشله في الانتخابات المقبلة، خصوصا وأن السلطة الوطنية المستقلة

للانتخابات نجحت

منذ الانتخابات

الأخيرة في

وضع حد لكل

محاولات

التزوير التي

كانت شائعة

في النظام

السابق؟



خلال الحملة الانتخابية

## إنذارات وإعدادات للأحزاب والقوائم الحرة التي لم تلتزم بالبروتوكول الصحي

كشف مسؤول الهيكل الصحي المخصص لمرافقة الحملة الانتخابية لتشريعات 12 جوان القادم، عدة بونجار، أن الأسبوع الأول من الحملة الانتخابية عرف احتراماً للبروتوكول الصحي المخصص لهذه العملية الدستورية بشكل كبير باستثناء تسجيل بعض المخالفات في التجمعات والنشاطات التي نشطها عدد من الأحزاب والقوائم الحرة والتي ستقوم السلطة بإعذارها وإنذارها.

من قبل "مناجير كوفيد" إلى بعض الأحزاب السياسية المشاركة والقوائم المستقلة التي لم يحترم مرشحوها شروط البروتوكول الصحي خلال تنشيط التجمعات واللقاءات الجوارية. وأشار إلى أن القانون يخول للمناجير كوفيد بالتنسيق مع المنسق الولائي لسلطة الانتخابات إلغاء أي تجمع شعبي في إطار الحملة الانتخابية لم يحترم إجراءات الوقاية من وباء فيروس كورونا الذي دخل مراحل أخرى من الخطر المحدد بالصحة العمومية.

محمد د.

لدورات تكوينية من أجل ضمان التحكم في الوضع الصحي طيلة فترة الحملة الانتخابية ويوم الاقتراع. وسجل عضو اللجنة العلمية أن الأحزاب والقوائم المستقلة التي تخوض الحملة الانتخابية منذ 20 ماي التزمت بالبروتوكول الصحي المرافق للعملية، مشيراً إلى أن الحملة الانتخابية التي تدخل أسبوعها الثاني سجلت احتراماً للبروتوكول الصحي، كما نشتمن روح المسؤولية والالتزام لدى المترشحين المتنافسين على مقاعد المجلس الشعبي الوطني. بالمقابل، كشف المسؤول ذاته عن توجيه إعدادات

وقال عدة بونجار في تصريحات للصحافة إن ممثلين عن الهيكل الصحي الذين يشتغلون في مندوبيات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، المعروفين بتسمية "المناجير كوفيد" يراقبون كل النشاطات المتعلقة بالحملة الانتخابية ويسهرون على ضمان تطبيق سليم للبروتوكول الصحي المعتمد من قبل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، كما تم مع حملة الاستفتاء على الدستور الجديد في نوفمبر الفارط. وذكر المتحدث أن المندوبين البلديين وإطارات في السلطة الوطنية للانتخابات خضعوا

## الحملة الانتخابية تدخل اليوم أسبوعها الثاني إبراز رهانات موعد 12 جوان وأهمية إسهام الجزائريين في التغيير

القضايا الوطنية الكبرى، مثل التأكيد على رهانات موعد 12 جوان القادم، وأهمية التصويت لتجسيد التغيير عبر بناء مؤسسات جديدة بنفس جديد، والتعبير عن إرادة الشعب بطرق ديمقراطية شرعية تكرس إرادة الشعب، مع التحذير من الفراغ المؤسساتي الذي قد تجره المراحل الانتقالية التي يرفع عرابيها شعارات "مقاطعة الاستحقاق القادم".

من جانب آخر تناول رؤساء الأحزاب، في حملتهم الانتخابية، قضايا الأمن والاستقرار في ظل التوترات التي تعيشها الجزائر على حدودها، وهو ما جعلهم يبرزون الهدف من رعاية وتنمية المناطق الحدودية خاصة الجنوبية منها، باعتبارها منافذ للجريمة المنظمة كالمخدرات، التهريب، الإرهاب والاتجار بالبشر، التي قد يستغل فيها شباب تلك المناطق تحت ضغط العوز والفقر والتهميش.

كما شكل الأسبوع الأول من الحملة الانتخابية، فرصة لممثلي التشكيلات السياسية، لتقديم الاقتراحات السياسية على ضوء التغييرات العميقة التي تعيشها الجزائر. إذ رافع العديد منهم لصالح تنظيم "تدوة حوار وطني من أجل الحفاظ على أمن واستقرار الجزائر وخلق توافق وطني حول أمهات القضايا"، وافترحوا في شق عصرنة التسيير، رقمنة الإدارة واعتماد اللامركزية في التسيير. وضمن هذا المسعى اعتبروا تعديل قانون الجماعات المحلية والتوسيع من صلاحيات المنتخبين المحليين أول خطوة لتحرير المبادرات. كما انتقدوا استمرار اعتماد الاقتصاد الوطني على المحروقات، مقترحين نظراتهم لتحقيق الانتقال الطاقوي وتنمية الموارد خارج المحروقات.

بالإضافة إلى هذا، أشاد رؤساء الأحزاب، بالتسهيلات الكبيرة التي جاء بها القانون الجديد للانتخابات في شق حماية صوت الناخب عبر وضع القائمة المفتوحة ونظام الاقتراع النسبي، مثنين استقطاب القوائم الانتخابية لعنصر الشباب والكفاءات الجامعية، ووضع حدّ لنفوذ المال الفاسد في السياسة.

وجدير بالإشارة، إلى أن الحملة الانتخابية انطلقت في جو من الهدوء والاستقرار، إذ لم يرقم معارضو الانتخابات التشريعية بالترويج لخطابات تحريضية، واكتفوا بالتعبير عن آرائهم السياسية ضمن طر محدودة، كما لم تسجل أي اعتداءات أو عمليات تعنيف ضد المترشحين خلال خرجاتهم الجوارية وتجمعاتهم الشعبية بأغلبية ولايات الوطن.

تدخل الحملة الانتخابية لتشريعات 12 جوان القادم، أسبوعها الثاني اليوم، حيث يرتقب أن تشهد انتعاشا أكبر، مقارنة بالأسبوع الأول الذي تميز بتركيز المترشحين الأحرار على العمل الجوّاري، مع طرح مقاربات تهدف لترقية التنمية المحلية على وجه الخصوص، فيما خاض رؤساء الأحزاب في أبرز القضايا والمسائل المطروحة وطنيا، إقليميا ودوليا، وعرضوا نظرتهم الاستشرافية حول كيفية تجسيد التغيير عبر الصندوق لمواجهة مختلف التحديات التي تواجهها الجزائر، مجمعين على أهمية الضمانات التي تم وضعها لتأطير الاستحقاق القادم، وعلى أهمية هذا الموعد في مسار بناء الجزائر الجديدة.

### شريعة عايد

انقضى الأسبوع الأول من عمر الحملة الانتخابية لتشريعات 12 جوان القادم، في جو من التنافس السلمي والحضاري بين المترشحين، غابت عنه مظاهر العنف، وميزه تنوع الأطروحات التي تناولها المترشحون، للقضايا السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والأمنية، حسب طبيعة الرهانات التي تواجه الجزائر.

ضمن هذا المسعى، تمحور الخطاب الانتخابي لمترشحي القوائم الحرة حول المشاكل المحلية بالدرجة الأولى، وهذا بالنظر لتمثيلهم المحصور في الدائرة الانتخابية أي "الولاية"، إذ تطرقوا خصوصا إلى معالجة معضلة البطالة عبر ترقية التشغيل، من خلال دعم الاستثمار برفع العراقيل عنه، ومنها معالجة مشكلة العقار الصناعي، دعم الفلاحين ومربي المواشي بالمناطق السهبية، وكذا الاهتمام بالسياحة المحلية والصناعات التقليدية، حسب خصوصيات كل منطقة.

كما تناول المترشحون الأحرار أيضا، إشكالية ترقية الصحة العمومية من خلال اقتراح بناء مستشفيات ودعمها بالموارد البشرية والمتخصصين لتلبية احتياجات الساكنة في هذا المجال، مع إبراز دور الشباب والمجتمع المدني في بناء جزائر جديدة تحدث القطيعة مع ممارسات الماضي.

مقابل هذا، فضلت الأحزاب السياسية التي سطررت برنامجا متنوعا لتغطية أغلبية جهات الوطن، خلال الحملة الانتخابية، على القضايا الأساسية ذات البعد الوطني، وحتى الإقليمي والدولي. ففي هذا الإطار، ركز رؤساء الأحزاب، خلال التجمعات الشعبية والخرجات الميدانية في سياق العمل الجوّاري، على

## وعدود غير محدودة لمهام محدودة

أ.بن نعم

لعل المفارقة التي يصطدم بها منشطو الحملات الانتخابية في الجزائر كما في بقية البلدان ، تكمن في محاولة التوفيق بين الكثير من المتناقضات ، التي كرستها النزعة الشعبوية في العالم ، ومنها إشاعة الاعتقاد لدى الهيئة الناخبة بأن التنمية الشاملة "لن تتأتى إلا عبر انتخابات حرة ونزيهة" ، و في نفس الوقت تنصب اهتمامات الطبقة السياسية ما بين المواعيد الانتخابية ، على إشاعة انطباع أن مهمتها تنحصر في صياغة المطالب ، و كأنها تنظيمات نقابية ، أو منظمات حقوقية ، الأمر الذي يرجح كفة الحقوق "التموية" على حساب كفة الواجبات "التموية". وغالبا ما يتم دعم وتعاطف الطبقة السياسية مع الموظف "غير المنتج" على حساب العامل "المنتج" ، لأطماع "انتخابية" ، سياساوية .

ولذا ، أصبحت الوعدود الانتخابية ، لا تلزم سوى من يصدقها ، كما هو شائع لدى الرأي العام الغربي والعربي أيضا بالتعبية ، خاصة عندما يلاحظ الرأي العام ، قلة مساهمة عشرات الأحزاب ، ولو في مساعدة عائلة في مناطق الظل على الخروج من وضعها البائس؟

ولذا تبقى الحملة الانتخابية مجالاً لعرض شتى الوعدود الانتخابية كتركيس سياسة اجتماعية فعالة وعادلة وتضامنية، ومواصلة الإصلاحات البيداغوجية والاجتماعية للمنظومة التربوية،تحسين منظومة الصحة العمومية، تعزيز مساعدة الأشخاص المعاقين ودعمهم،تحسين سياسة الحصول على السكن،الحفاظ على القدرة الشرائية وتحسينها، انتهاج سياسة مكيفة قصد ضمان اندماج اجتماعي أفضل للشباب، تعزيز الإجراءات المتعلقة بترقية المرأة. ومنها في المجال الاقتصادي ، تسريع الانتقال الاقتصادي من خلال توفير المناخ اللازم لذلك، الإبقاء على الدور المحرك للإنفقات العمومية الموجهة للاستثمار وتكييفه، وترقية سياسة تموية متوازنة عبر كل التراب الوطني، الإبقاء على دعم الاستثمار المنتج للسلع والخدمات وتعزيزه، تكييف منظومة التكوين والبحث مع تلبية حاجيات الاقتصاد، دعم تطوير الصادرات، مرافقة التجديد الفلاحي وتعزيزه، تطوير اقتصاد البناء،الحفاظ على استقلال البلد الطاقوي وإشراك الجالية في مسعى التنمية الوطنية وكذا إشراك المجتمع في صنع القرار والمساواة في الحقوق والواجبات وخضوع المؤسسات العامة والخاصة للمراقبة ومحاربة الفساد بكل أشكاله، وتفادي انعكاسات الأزمة الاقتصادية الصعبة الناتجة عن انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية و عن الجائحة الصحية الناجمة عن كوفيد 19 .

وكل هذه الوعدود يتم تسويقها بمناسبة انتخابات لاختيار تشكيلة هيئة تشريعية ، تبقى علاقتها بالبرامج التموية علاقة بسيطة ينظمها القانون حين الهتتين التنفيذية و التشريعية .

ولذا ينصح بعض من خبير المهام النيابية، المترشحين للانتخابات التشريعية ، بالابتعاد عن إطلاق الوعدود والتركيز على تقديم برامجهم الانتخابية ، و الفرق بين الوعدود و البرامج أن الوعدود لم تعد ملزمة في العرف السياسي الشعبي ، خلافا للبرامج .

# La fièvre des urnes

Des milliers de candidats, des partis mis sous cloche, un électorat mi-confiant, mi-soupçonneux dessinent le visage de cette édition électorale. Libre ou partisan ; chaque candidat est à la mesure de son ambition. Démesurée ou légitime ; celle-ci n'échappe pas à la convulsion due à la fièvre des urnes. Diagnostic.



Par El yazid Dib

A voir la multiplicité et l'overdose des listes et les centaines de figures qui les poinçonnent, cette frénésie électorale devient trop ridicule et se trouve scellée d'une dérision implacable. Cette folle et démesurée ambition qui tient en harnais un homme ou une femme voulant, comme ça, d'emblée, directement, sans passage de classes devenir député de la nation, ce n'est que de la folie des urnes. C'est du gros sel en fait. Lui qui n'a de nom qu'un pseudo vulgaire dans les réseaux sociaux, qui ne connaît même pas le chemin ni l'adresse de son espéré siège. Il n'a non plus essayé pour la représentativité son douar, son quartier ou sa bourgade et le voilà qui veut se télécharger par une loi faite en pur populisme sur un poste qui, par décence ne lui revient pas de logique ou d'évidence. Il aurait été judicieux que ce procédé d'offre de candidature soit possible lors des élections locales. Genre d'examen de premier cycle et non pas de la crèche au postuniversitaire. La politique n'est pas seulement un vœu et un dossier à déposer. Un cheminement long, parfois ardu et continuellement éprouvant. Révolutionnaire en somme. C'est la décanation du temps, la friction aux autres, le toucher quotidien d'une réalité qui n'est qu'amertume. Se lancer dans l'air du temps, empocher 30 millions, se rendre utile à charge, n'avoir connu que ses cousins et voisins ne peut faire de vous ce dont à besoin le pays.

Si une partie de la population tient à soutenir l'un ou l'autre des milliers de candidats, l'autre partie entretient mordicus un doute septique que rien ne va changer. Oui des gens vont voter, c'est une certitude, l'autre certitude est que rien ne va changer. Tous les slogans de partis ou de ces listes en abondance disent prôner le changement. On ne pense pas qu'ils aient la faculté sincère de pouvoir saisir le vrai sens du changement, dans son acception de rupture et non de reconversion. Que peuvent-ils faire, ces futurs parlementaires pour qu'il y ait lieu ? Rien. Le changement serait pris pour une nouvelle tangente de leur mode de vie oui, un virage heureux, un visage radieux, des rencontres, du protocole, certains privilèges, la proximité de la décision, le flirt avec l'Etat. L'ouverture de l'aisance, de la mondanité, parfois du modernisme.

Dans leur grande majorité, ces candidats vedus, d'un monde le plus souvent éloigné des arcanes politiques croient y trouver dans ces élections un examen de passage vers une vie meilleure pleine de cravates et de pistaches. Le plus chanceux d'entre eux n'aurait connu dans son p'tit cosmos ni chef de daïra ni wali. Ils n'en voyaient que des appartements ou des postes de travail. L'élection n'est en fait qu'une extension autrement réaménagée pour l'Anem ou l'Ansej. Prendre et partir se divertir. Si cet avis pouvait paraître négatif ou visant à réduire les ambitions de ces candidats apprentis, il ne serait en toute évidence qu'un aiguillage allant dans le sens du mérite et de la compétence es-matière. Ce n'est pas la détention d'un master en tel truc ou d'un quelconque diplôme d'études universitaires que l'on prétend pouvoir tout et bien faire. Un député est par essence une entité politique. Alors sans cursus ni expérience dans le militantisme, l'imprégnation de l'esprit des luttes de classes, la rhétorique dans les discours, la capacité de mobilisation des masses, le sens de l'organisation et la méthodologie, le crédit cumulé des valeurs sociales, la force de persuasion l'on ne fera qu'un fonctionnaire d'un rang supérieur toutefois élu. C'est pour cette raison que ce recours massif aux listes dites indépendantes va détenir une couleur de stagiaire sur le tissu de la future assemblée nationale, qui en finalité vêtira l'habit d'une grande société civile. Ce sont ces listes qui discréditent le travail partisan. Les partis ont perdu toute attraction suite à l'immense facilité de concocter une liste sur les bancs d'un café ou sur le mur de Messenger. Alors qu'il fallait pour le bien du paysage politique de demain assainir et aérer la loi sur les partis considérés (partis) comme pépinières naturelles du

personnel politique, afin de dessiner adroitement la configuration des acteurs de demain. Cette profusion exagérée de listes dites indépendantes va-t-elle provoquer la disparition des partis? Non. Les partis restent toujours la plantation nécessaire du décor extérieur d'un régime. Cependant, nous assistons là à une volonté délibérée de vouloir les fragiliser et partant réduire, pour certains leur hégémonie du fait de leur moulage dans les couches mêmes de l'Etat. Ils étaient plus qu'appareils de levage et de tremplin. Des cylindres aérodynamiques dans l'escamotage de l'opinion publique et la conscience nationale. Abreuvés tous de la source historique, par le discours, ils se sont érigés en faiseurs de personnalités incontrournables. Heureusement qu'ils sont de la sorte mis, par la voie des listes indépendantes devant le pilori ou du changement ou de la dérépitude. Ainsi dans le subconscient citoyen, juste le fait de s'apparenter et se mettre sous la bannière de ces partis constitue déjà une déclaration de soupçon de fraude, de rapine et fausseté. Impossible donc à ces partis de récupérer la moindre once de crédibilité. Personne ne croit en leur légitimité. Même leurs propres adhérents ont mis sous cloche leur sigle pour aller se coller à toute autre liste non partisane. Un président d'assemblée élu sous un parti et en cours de mandat est repéré sur une liste indépendante. Est-ce là un retournement de veste juste pour l'occasion ou bien en cas de non élection comme député rejoindra-t-il sa présidence ? Auquel cas, il n'a en face que la démission. C'est dire que La volte-face est un caractère d'humain, que la pirouette une seconde nature. Mayna ya khouya !

La convoitise des élections n'a pas cessé d'acroucher des fantômes à tous les niveaux. La galanterie et l'apparence de civilisation qu'offre le ticket de l'estafette électorale a troublé les fêtes et détourné les têtes. Dans un p'tit village des hauts plateaux, les candidats sont de loin visibles. La cravate ici et en ces jours est un badge de candidature. L'ambition est matériellement affichée. Dans un autre, tout le monde pense pouvoir incarner le personnage du maire, du député ou du sénateur. Les élections sont ainsi à percevoir telle une voie apparemment plus aisée que celle qu'empruntent les grands commis de l'Etat. Lorsque l'on est dépourvu des attributs pouvant permettre de se coller ou d'être dans le sésame des seigneurs intellectuels mais malheureux, l'on se rabat sans scrupule, vers la voie de la cooptation et du parrainage, s'estimant de la sorte être des seigneurs tous heureux. Finalement, comme la nature, la démocratie ne peut avoir uniquement des vertus. Elle peut aussi, sinon elle produit également des excréments. En fait le suffrage n'est qu'une étape. Et non un test.

Cette campagne n'a commencé que deux ou trois jours après son lancement. Ici dans ce bourg rendu pseudo-cosmopolite par l'effet visionnel d'arrivistes de toute part ; la vie du jour n'a plus la tête dans les listes. Non accrochées, de peur d'être cisailées, ces affiches que crève un visage patibulaire au regard voulu bon enfant, n'ont pu éveiller le moindre clic chez les spectateurs, tous railleurs et rieurs. Dans les boulevards, les quelques colonnes en métal servant à l'affichage électorale ; restent debout et impassibles devant les commentaires des uns et la diatribe des autres. Beaucoup de gens, comme moi continuent à incarner le profil idéal de l'électeur incertain qui ne cherche qu'à être convaincu. La ville et ses murs sont moins salis que lors de la dernière élection. On n'aperçoit pas la sauvagerie dans le collage d'affiches. Celles-ci sont ordinaires et avec moins de luxe que ne l'étaient les précédentes. La pauvreté dans le sponsor se voit au grand jour. Le noir et blanc a remplacé les bannières en couleur dimension grandeur nature. Seules quelques photos de candidats en mal de réclame gravitent autour des frontons de permanences indigentes. Les jeunes qui y assurent « la permanence » ne sont guère branchés. Il n'y a pas dans une seule permanence visitée, une personne qui aurait le sens de la conviction avec programme et argumentation en bout, face à des badauds, des curieux en quête de dissiper définitivement leur imprécision. Cependant certains fidèles à parenté ou amitié totalement apolitiques

convaincus sont là en « permanence » sans être portés au vote. Il n'y aurait, en dehors de ces liens familiaux certifiés, qu'une clique de passeurs de temps et peu enthousiasmés. Un candidat n'aurait pas besoin d'un trio de « zernadja », trottoir pris pour scène et enjouant carrément dans leur indifférence les passants et les flâneurs. La traque des voix, suppose-t-on est ailleurs que dans l'ennui tapageur que provoquent de telles situations dignes d'une kermesse, d'un souk ou tout simplement d'un désordre...voulu comme ça.

Cette campagne aurait également confirmé la naissance d'une nouvelle caste de professionnels éphémères. Les petits bailleurs de locaux. Ceux-ci (locaux) se cèdent au plus offrant. Sans engagement, ni idéologie, se sont les seuls (bailleurs) qui ont compris le fonctionnement des bas étages du système hors des règles budgétaires de l'Etat. La démocratie naît dans des conditions propres ou bien, elle risque la contamination virale des mauvais moeurs politiques. Mais la chose qui ne peut, aisément s'admettre c'est qu'il est aussi fait état de nouveaux adeptes, scribes, merveilleux politiciens et qui ne savent, harnachement au cou, ceillière en bandeau qu'applaudir leur favori et insulter l'autre. Heureusement pour l'élite, les praticiens patentés de la politique et le pays que ces « occasionnels » candidats ne sont là qu'épisodiques que le temps que dure une campagne. Ils réintégreront leur dénuement spirituel et leur infortune habituelle. La politique peut parfois revêtir le caractère intrinsèque d'un véritable métier. Dans la politique subsistent deux acteurs essentiels : les producteurs et les consommateurs. Que chacun produit selon ses capacités. Que chacun consomme selon ses besoins. Ces élections n'auront pas en finalité à changer le mode de vie des algériens. L'habitude électorale n'est ni plus en haleine. Exception faite cependant pour ceux qui continuent à en faire une fonction voire un métier. Etre candidat, pour certains, s'assimile à une requête de poste. Pour d'autre ce n'est qu'un challenge personnel, un vice quinquennal. Une certaine expression d'avantages et de privilèges. Malgré les remous, les dissidences, les scandales, les mises sous contrôle judiciaire...certains s'acharnent non seulement à se faire reporter sur des listes, à retenir leurs chances, ou à récidiver leur mauvaise expérience mais encore anticipent à crier leur succès et promettent (encore) de tenir leurs promesses. Pour les nouveaux candidats partis en campagne, notamment ceux intrus, repêchés du dernier quart d'heure, ils veulent exceller dans la description de l'état des lieux. Lun d'eux, voulant se faire voir ne manque aucune occasion pour décrier la gestion nationale précédente. Oubliant du coup que son lui aussi était partie prenante dans celle-ci. Donc co-gestionnaire et coresponsable.

Le ton d'une campagne s'est mal accompagné au seul son de la diversion qui mine les cellules organiques des partis en mal d'adhésion populaire. Trop de partis tués les partis, pour paraphraser l'impôt. Idem pour les listes dites indépendantes. Peu de partis réduit la démocratie. Les gens ne semblent pas avoir trop d'entrain pour aller voter. La faute n'est pas celle de l'Etat. Elle relève des partis et de la loi qui les régit et régit aussi le régime électorale. Les candidats, toutes listes confondues auront à eux seuls le mérite d'obtenir ou des gains de voix ou c'est à la disgrâce de les poursuivre. En fait d'élections, un phénomène est en phase d'installation dans nos moeurs politiques qui fait dire à chaque électeur qu'il n'est pas obligé de voter parti mais aura la possibilité de jeter son choix sur des personnes. Sa voix ira, quelque soit la bannière politique, vers le candidat le mieux estimé, le moins connu (dans les affiches électorales) et le plus apte par expérience et formation à s'acquitter parfaitement des tâches qui lui incomberont à l'avenir. Ainsi les ténors, les éternels, les caciques et les carriéristes ne feront pas perdre le parti jadis héros et toujours vainqueur. Juste, continueront-ils à l'encrasser, le barbouiller. Ils auraient perdu la face en forçant la main aux commissions de classement, d'entériner leurs prétentions malencontreuses. La perte de voix

et l'érosion du capital-confiance qu'avait pu engranger quelque part l'élan législatif, resteront de la responsabilité du candidat. S'il perd il doit pérorer. Car en pareilles circonstances, le parti est largement dépassé sinon dévoré par ses propres condisciples. C'est pour cette raison que les nouveaux ne feront pas long feu. La braise est trop ardente pour ne pas attiser ce feu dévorant. Les caciques du FLN et du RND se sont par miracle réintroduits dans des listes à part. Ils estiment ainsi éviter d'être flagellés par l'antipathie et le rejet que subissent ces partis tout en oubliant que ce sont eux qui ont provoqué la colère du peuple, ce sont eux qui outragent la probable sainteté, ce sont eux qui ont fait vomir tout électeur. Malgré ça, ils persistent avec jacob à venir s'afficher sous une autre étiquette. La bassesse, la vilenie font d'eux les plus vils « personnages » de leur cité. Avoir une opinion, la défendre et accepter l'autre opinion dans toute sa contrariété n'est pas chose aisée. Ceci n'est pas l'apanage des campagnards. Il est un trait de civilité et de tolérance. Un honneur pour ses afficheurs. C'est ainsi que cette campagne aurait démontré toute la difficulté de pouvoir être un démocrate, un bon démocrate. La campagne se termine tel un labour en une saison précoce dont les semences ne seront qu'une récolte précaire.

Le code électoral, y a pas de gros changements dans le socle fondamental de l'acte d'éligibilité ou celui d'élire. Dans l'ancien en termes d'âge, on apportait des têtes de liste sans nul parcours politique et qui venaient ainsi inaugurer leurs premiers pas de militantisme à plus de 60 ans. L'on puisait des retraités de la fonction publique, des oligarques, des chevronnés dans l'habitude des candidatures, et on va vu ce que cela a produit. Des rentiers, des bouffe-tout, des faux dévots. Il y a aussi cet ancrage d'un système d'identification professionnelle en usage jusqu'à présent dans les joutes électorales. C'est dire chef d'entreprise économique pour un façonnier de parpaing et de buse, directeur d'établissement pour un moniteur d'auto-école, journaliste, écrivain pour un assidu facebookeur. Alors que l'autre arnaque est de ne pas dévoiler précisément le métier ou la fonction du candidat, pour se contenter de dire titulaire d'une licence en x ou y alors que l'intéressé est soit en chômage, exerce un commerce à la sauvette, agent de sécurité ou autre job dont l'on ne veut qu'il se sache. C'est vrai qu'il y a énormément de docteurs, d'ingénieurs d'architectes, d'enseignants supérieurs, mais sur le plan politique c'est du néant. Nada. Pour les retraités, les « politiques » c'est s'enorgueillir à s'identifier sous ancien président ou membre d'une assemblée populaire, ancien cadre de l'état alors qu'on a quitté cet Etat juste à la limite de chef de service ou chef de daïra pas plus. C'est dire l'imposture des mentions et des qualifications. Rien n'est à l'endroit, tout est de travers. Lesbroufe, la nudité les tiennent tous en haleine de mal sainteté.

Il est malheureux de constater cette inquiétante méfiance qui emplit l'expression citoyenne face à toute élection. La confiance en ces urnes O ! Combien de fois violées n'arrive plus à se faire recouvrer malgré la bonne intention de la loi. Qui en est responsable ? D'abord le pouvoir qui sans cesse ne cherchait qu'obéissance aveugle en enjôlant de toute abjection sa façade la faisant faire passer impérativement pour un gage de démocratie. Ensuite ces courtisans, la pire espèce de l'opportunisme spécifique qui ont eu à jouer hypocritement le rôle de béquilles au régime. Ces députés désignés préalablement à l'acte électoral, n'avaient de soucis qu'agrandir la petitesse de leur personne et améliorer par l'à-plat-vernisme la médiocrité de leur aura. Il est donc difficile de recomposer cette confiance perdue par ceux-là même qui osent encore se représenter. L'on espère donc, puisque ces élections sont décidées, les milliers de candidats à cheval ; qu'il y aura non seulement du nouveau c'est sur, mais de la nouveauté dans l'approche, dans le traitement des affaires publiques et que l'on ne vienne pas pour apprendre le comment être député ni passer sa période d'essai ou prendre du goût contagieux pour un autre mandat. Il faut être tout chaud au four.

## LÉGISLATIVES ANTICIPÉES À BÉJAÏA

# OÙ SONT LES CANDIDATS ?

À BÉJAÏA les candidats se font rares. Leur campagne électorale se résume à des rencontres de proximité et dans la discrétion totale.

■ AREZKI SLIMANI

Une semaine, jour pour jour, après le lancement officiel de la campagne électorale pour les législatives anticipées prévues pour le 12 du mois prochain, rien n'indique à Béjaïa que l'on est au cœur d'un événement politique aussi important pour l'avenir de la nation.

Que l'on en juge ! Aucune affiche sur les sites prévus à cet effet lorsque, toutefois, ces derniers existent. Aucun programme de rencontre avec les électeurs n'a été communiqué à la presse. Même sur les réseaux sociaux, les candidats se font discrets. Aucun QG n'est ouvert, y compris les permanences des partis politiques.

Huit jours après le début de la campagne, rares sont les gens qui ont pris connaissance de la composante des 17 listes de candidatures en lice pour briguer les neuf sièges de droit pour la circonscription électorale de Béjaïa.

En d'autres temps, la vie politique serait déjà animée.



Les candidats trop timides à Béjaïa

Dans le passé, en pareille circonstance, les chefs de partis étaient déjà au programme de meetings entrant dans le cadre du scrutin et les affiches auraient déjà orné les sites prévus à cet effet et même sur des espaces publics. La concurrence serait alors visible.

Mais aujourd'hui, rien de tout cela. Un black-out total

entoure l'activité des candidats. Certains refusent même de s'adresser à la presse lorsqu'ils sont sollicités pour donner un avis sur des questions liées au cadre de vie, au développement de la région ou encore faire connaître leurs programmes respectifs.

Dans la rue c'est l'expectative. Si la grande majorité se

montre vraiment à l'écart des événements, les plus initiés ne savent même pas qui se présente sur quelle liste. Exception faite de certains candidats déjà connus du grand public, le reste de la composante des listes est constitué inconnus, y compris dans leur propre quartier.

Situation insolite pour une

wilaya « très politisée». L'opinion reste en attente de connaître les postulants, en lice et les candidats se font rares. Leur campagne électorale se résume, et pas pour tous, à des rencontres de proximité et dans la totale discrétion.

L'offensive attendue dans la rue n'y est pas encore. Pas un moindre geste donnant l'impression qu'on vit en pleine campagne électorale. Le courage affiché par les postulants à la participation à ce scrutin largement rejeté par les citoyens, ne se confirme pas sur le terrain. Une véritable hésitation s'est emparée pour ainsi dire des candidats, qui n'osent pas franchir pour le moment le Rubicon. La dynamique électorale n'est pas encore de mise. Quant à l'intensité qu'on lui connaissait lors des derniers scrutins connus, il faudra attendre. La course au fauteuil parlementaire n'est pas de tout repos à Béjaïa où certains observateurs n'hésitent pas à parler d'une campagne très difficile, voire impossible dans les conditions de tension qui prévalent.

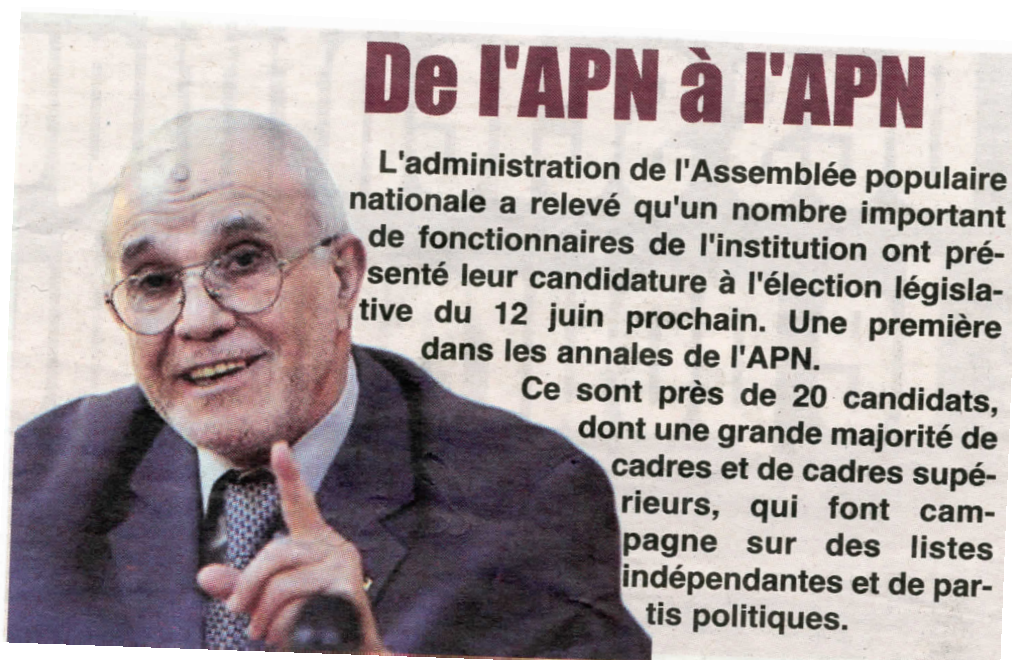
A.S.

# DE LA FUTURE APN

**D**e quoi sera faite l'APN post-élection ? Après une semaine de campagne électorale, rien ne présage de la future configuration de l'hémicycle. C'est bon signe. Durant des décades, la question ne se posait presque jamais. A la fin d'une mandature, on subodorait la composition de la prochaine Assemblée. Et pour cause, chacun, initié ou pas, savait à l'avance qui sera dans les bonnes grâces du régime. Un quota de sièges se mesurait à l'aune des accointances avec les tenants du pouvoir. Plus on était proche «idéologiquement», plus on avait la chance de gagner des voix. Aucun parti n'a été épargné par cette logique. Le contraire était également de mise. Le revers de la médaille en quelque sorte ou plutôt l'épée de Damoclès. Car on pouvait, du jour au lendemain, tout aussi tomber de son piédestal. Une critique mal venue ou tout simplement une recomposition du jeu des alliances et l'échiquier politique s'en trouvait bouleversé, au bénéfice des uns et au détriment des autres. Dans sa stratégie d'aliénation de la classe politique, le pouvoir poussait sa logique jusqu'à atteindre le cœur des partis. Rester dans le jeu exigeait une fidélité sans faille avec son lot de reniements et de volte-face. Ce mode de pensée et de gestion étalé sur plus de trois décades s'est effiloché grâce à un hirak bousculant un système sclérosé. Résultat : personne aujourd'hui ne peut prédire la composition de l'Assemblée issue des législatives. Une administration éloignée du jeu des coulisses et un président de la République décidé à tourner la page des années Bouteflika ont sonné le glas de la politique des quotas. Et l'entrée en masse de candidats, sans attache partisane, complique davantage la tâche des «prévisionnistes». Et même si beaucoup se gaussent déjà de la qualité des futurs députés, il n'en reste pas moins que pour la première fois dans l'histoire de l'Algérie indépendante, des hommes et des femmes ne gagneront pas leurs galons à la force des combines élaborées en haut lieu. C'est un peu ça une démocratie... balbutiante.

■ Hocine Latrache





## **De l'APN à l'APN**

L'administration de l'Assemblée populaire nationale a relevé qu'un nombre important de fonctionnaires de l'institution ont présenté leur candidature à l'élection législative du 12 juin prochain. Une première dans les annales de l'APN.

Ce sont près de 20 candidats, dont une grande majorité de cadres et de cadres supérieurs, qui font campagne sur des listes indépendantes et de partis politiques.